جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة	
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
عنوان المداخلة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لانعاش الاقتصاد الجزائري
الإسم واللقب	حاج تقي الدين
المؤهل العلمي	طالب دكتوراه
الوظيفة	/
التخصص	/
المؤسسة	جامعة تبسة
ملاحظات	/

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لانعاش الاقتصاد الجزائري

ملخص

ان الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة ، أثرت بشكل سلبي على اقتصاديات الدول الكبرى منها ، كما الدول النامية التي تعتمد في الغالب على الاقتصاد "الأحادي " فهي لا تمتلك فائض رأس مال يمكنها من مواجهة الأزمات الاقتصادية الكبرى ، ومن بينها " الجزائر" التي اتخذت خطة بديلة لانعاش اقتصادها ، مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بغية النهوض بالاقتصاد ، والمتخصص الاقتصادي ، يستطيع أن يلحظ أن هذا الاجراء قد حصن الاقتصاد ، في ظروف قاسية تضررت منها أقوى النظم الاقتصادية ، طبعا هذه المؤسسات لم تكن البديل عن قطاع المحروقات ، الا أنها حققت انجازات معتبرة .ولكنها تواجه جملة عراقيل في الوقت الحاضر ، كما أنها أمام تحديات مستقبلية هامة ، ،وكاستراتيجية مقترحة عمدت الدولة الجزائرية على تقديم امتيازات ، ستؤدي دورا هاما في ترقية التنمية المستدامة يأتي هذا كاجراء استراتيجي بغية انعاش اقتصادنا والرقي به.

Sommaire

La crise économique que le monde a vu ces dernières années, a eu un impact négatif sur les économies des grands pays, y compris, en tant que pays en développement, ces circonstances, les Etats qui comptent principalement sur « mono-économie » ne dispose pas d'un excédent de capital qui peut faire face aux crises économiques majeures, y compris « Algérie » pris alternatif comme un plan de relance de son économie, un projet pour les petites et moyennes entreprises, afin de promouvoir l'économie, l'économie et spécialiste, peut remarquer que la mesure, a une économie forteresse, dans des conditions difficiles les concernent des systèmes économiques plus forts, bien sûr, les PME ne sont pas une alternative à secteur des carburant, mais ils ont fait des bon réalisations.mais il ya un certain nombre d'obstacles à l'heure actuelle, il est également en face des défis futurs importants, la stratégie proposée Etat délibérément algérien à faire des concessions jouera un important rôle de developpement économique.

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة اأساسية اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية أو بالنسبة للدول النامية ,حيث يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خال توفير فرص عمل

وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية وفي القيمة المضافة ,وعلى انها من أهم الوسائل الفعالة إحداث انتعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها

ومرونتها وقدرتها على المنافسة وغزو الاسواق الاجنبية. الا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وقدرتها على العمل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة كالمشاكل الادارية والتنظيمية والمشاكل المتعلقة باليد العاملة غير المؤهلة ، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل التسويق والمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا وغيرها من المشاكل ولعل أكبر هذه المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة

بالحصول على مصادر التموين المختلفة ، وكذا جملة من المشاكل والصعوبات بالاضافة الى تحديات مستقبلية تنتظرها في ظل الواقع المتغير واقتصاد السوق والتنافس .

لذلك نطرح التساؤل التالي : ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وماهي أهم العوائق والتحديات التي تواجهها في العالم ، وفي الجزائر بشكل خاص ؟

1– ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أ–تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين الدعائم الأساسية في البناء الاقتصادي، فبالرغم من عدم وجود اتفاق دولي على تعريفها إلا أن هناك اتفاق على دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد عرفها البنك الدولي باستخدام معيار عدد العمال، والذي يعتبر معيارا مبدئيا :

" تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصف المشروعات 50عامل تعتبر مؤسسات– والتي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل بها

ما بين10 الى 50 عاملا تعتبر مؤسسات صغيرة ، وما بين 50 الى 100 عامل فهي مصنفة ك " مؤسسات متوسطة " .[1] وفيما يخص التعريف الذي يخدم موضوع دراستنا هو التعريف المعتمد في الجزائر دون غيرها من الدول التزاما منا بحدود الدراسة فهي تعرفها :

"مؤسسة إنتاج أو سلع خدمات، تشغل من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز أعمالها 2 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية " .[2]

ب–دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة و الرأسمالية، إلا أنها تحتل الأهمية الأولى في الاقتصادات الوطنية ، فهي تلعب دورا محور في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يجعلها تؤدي دورا من جوانب اقتصادية و اجتماعية ومنها ما هو بيئي وتتمثل هذه الأدوار في النقاط التالية :[3]

1–توفير مناصب شغل والتقليل من معدلات الفقر: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل للمؤسسات الكبرى.

2–توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية: إن الظروف المعيشية الصعبة في الدول النامية والتي منها البطالة والفقر جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل، الأمر الذي أسفر عن سلبيات عديدة ومنها الضغط على خدمات المرافق المختلفة وانتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وهذا ما جعل الكثير من
الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريقها .

3-استغلال الموارد المحلية: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع.

4-جذب المدخرات : تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، وهذا نظرا لكون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج رؤوس أموال ضخمة .

5-تحفيز السكان المحليين: إن فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود محيط مناسب لنموها وتطورها يؤثر على تحفيز السكان المحليين ، حيث تهدف إلى تشجيع البطالين على إقامة مؤسساتهم والاستفادة من إعانات الدولة للخروج من التهميش.[4]

ج-خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص:[5]

أولا :الإدارة والتسيير :يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد الا اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها ، وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[6].

ثانيا :سهولة التأسيس [7]:يتجلي ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لانشاءها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاداري.

ثالثا :قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين[8] :تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

رابعا :أنماط الملكية :يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون فيال غالب ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشئ الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات في البيئة المحلية وتنميتها .[9]

خامسا :التجديد والإبداع :تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح .[10]

سادسا :تلبية طلبات المستهلكين :إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا مايجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى.[11]

سابعا :الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل :نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلي تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية ، أما اذا رغب في استقطاب الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء.[12].

ثامنا :إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة :تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة وهي المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلي استيراد التكنولوجيا العالية مثل :صناعة النسيج وتفصيل الملابس .[13]

تاسعا :إحداث التوازن بين المناطق :تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدراتهم على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة ولقدراتها على الانتشار في العديد من الأقاليم[14].

هـ–مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها تحتاج للتمويل المناسب ، ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في :[15]

أولا :التمويل من المصادر الداخلية :تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل في :

1– رأس المال (الأموال الشخصية): ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة[16] إضافة إلي مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق ، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية .[17]

2–التمويل الذاتي :يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة للمرونة عند الطلب .[18]

ثانيا :التمويل من المصادر الخارجية :عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة تغطية كل احتياجاتها من المصادر الداخلية فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية المتمثلة في :[19]

1–الائتمان التجاري :حيث يعتبر نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الموردين[20] .

2-الائتمان المصرفي :و هو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة الأجل لتمويل استثماراتها[21].

3-التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية [22]:يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة. [23]

4-التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية :رغبه من الحكومة في ترقية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية و الجمعيات التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم[24].

5-عقود تحويل الملكية :الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الصناعية و التي تتراوح مداها بين 30 الى120 يوم.[25].

2-مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر:

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات وإمكانيتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها اذ يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بوجود الكثير من المعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد : [26]

أولا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي [27]:من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلي صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص ، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فنجد مثلا أن قطعة أرض التي يتحصل عليها صاحب المشروع تكون بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البني التحتية مما يحملها نفقات ومصاريف

إضافية وتفتقر إلي مصادر البني التحتية كالمجاري المائية والمياه النظيفة وبعض الطرقات والطاقات اللازمة لممارسة النشاط وقد يعمل أصحابها على توفير ذلك بطرق خاصة وأحيانا غير رسمية مما يرفع من تكلفتها[28].

ثانيا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق :هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم إعفاء المؤسسات من بعض

ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يدفع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلي التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة

وحصولهم على هوامش توزيع مالية ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة ، وضعف القدرة على الدخول إلي أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المنشأة عن أسواقها .

29

ثالثا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي :إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية :

–أ– صعوبة التمويل :يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لاتستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فان ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر

بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلي القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لايستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات (المؤسسات) المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية.[30]

كما يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة على القروض الموجهة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضا تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد إتمام التمويل أو القرض المطلوب[31].

ب- الرسوم الجمركية [32]:إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع (وسيطي) في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتوج وسيطي في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة أن يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث أنه يمكن أن يعتبر منتوج موجه في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها، وبالتالي تتحمل عبء جمركي أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلي صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك[33].

ج- الضرائب والتأمينات [34]:أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل معها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك

تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضرائبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي. و أن غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب التماطل في التأمين على العمال[35].

رابعا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة :تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف

التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات

بالإضافة إلي محدودية مجالات التدريب .[36]

خامسا :المشاكل والمعوقات المتعلق بالإدارة والتنظيم [37]:تعتبر الإدارة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة وهي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا مايؤدي إلي عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتداخله في كافة شئون المؤسسة وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تمامًا عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور

المحيط الداخلي في المؤسسة، أما على المستوى البيئة الخارجية فنجد أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وظاهر الفساد التي تتمثل في البيروقراطية والرشوة والمحسوبية. [38]

سادسا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات :تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها مع المؤسسات الكبيرة[39].

3-التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في .[40]

أولا :عالمية التجارة[41]:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة1995 ، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة

الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة...الخ. ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامه إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على

مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية ..

ثانيا :عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت ، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها...الخ .[42]

ثالثا :ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات ، و التكنولوجيا كثيفة المعرفة ، وعليه فقد أصبح ت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة التي تعكسها لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير ، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها مواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن .[43]

رابعا :عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة .[44]

خامسا :التنمية المستدامة:

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل

تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة[45].

سادسا :التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ:

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية و تكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ أو التحالف ، و قد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب .[46]

الخاتمة

مما تقدم نلحظ أن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مشروع طوارئ لانعاش الاقتصاد الوطني ، الا أن كون هذا المشروع فتيا فانه لازال يعاني من صعوبات كثيرة وتحديات مستقبلية جمة ، فالدولة الجزائرية تشرف على تسيير وتحسين هذا المشروع من خلال الدعم المتواصل وسن التشريعات والاصلاحات لتطوره .

الهوامش

- 1 – عيسى أيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6 ، ص2 .

-2 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -18 ، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، العدد 77،يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص: 5،6

-3 - شريفة لعابد برينيس، فريدة كافي ،تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر،الملتقى الوطني الثاني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي ، المربح المركز الجامعي لميلة، " يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.

-4 -شريفة لعابد برينيس، فريدة كافي،م.س.

- 5- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص : 67.

- 6-ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة،دارالمحمدية العامة، الطبعة الثانية، د.ن.ر، ص: 66

- 7- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة ، م.س ، ص : 66 .

- 8- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة ، م.س ، ص : 66.

-9توفيق عبد الرحيم يوسف،إدارة الأعمال التجارية الصغير،دار الصفاء للنشر،عمان2002ص29

- 10- بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010 ، ص : 01.

- 11- بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، م.س ، ص : 01.

- 12- قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية :حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001،ص: 20

- 13-قويقع نادية،م.س.ص20.

- 14-محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة :المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية العدد 11،منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،1999، ص: 133.

- 15- لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة ،14/13 أفريل 2008 ،ص ص : 5 – 6

16 - Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan Edition, Paris, 1995P: 35.

17- Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, m.n.p ،p .35 :

- 18- عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007 ، ص ص : 13-14.

- 19- عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ، م.س ، ص ص : 13 – 14 .

- 20- عمران عبد الحكيم،م.س ، ص ص : 13 – 14 .

- 21- عمران عبد الحكيم ، م .ن ، ص ص : 13 – 14 .

- 22- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25ماي 2003،ص:4

- 23- محمد عبد الحليم عمر،التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية،م.س.ص4

- 24- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية ، م.س، 04.

- 25- محمد عبد الحليم عمر،م.ن،ص:04 .

- 26-بيان هاني حرب،المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة،مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، 15/14مارس 2010،ص:2

[1]- 27- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة،جامعة الدول العربية،القاهرة،22/18جانفي2004،ص:189

28 -صالح صالحي،أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري،م.س،ص:189

- 29- علي محمد قابوسة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13 أكتوبر 2009،ص:16 .

[1]- 30- Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation supérieure des affaires, droit et santé, bancaires, mémoire doctorat, école science de gestion, université lille2, France, 2008, P36.

- 31- سيد الكاسب، جمال كمال الدين،المشروعات الصغيرة :الفرص والتحديات ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص 19 :، المحملة من الموقع ، ww.pathways.cu.edu.egsubpagestraining...SME-PDF...2- Chapter-1.pdf: ، تاريخ التحميل :2010/06/06.

[1]- 32- شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم ، الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط ، 9/8 أفريل 2002 ، ص :04.

- 33-شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،م.س.ص4

- 34- شبايكي سعدان، م.س،ص:04.

- 35- شبايكي سعدان، م.س ، ص :04.

- 36- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها :حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، ص : 67.

- 37- محمد هيكل، م.س، ص :221 .

- 38- محمد هيكل، م.س، ص :221 :

- 39- محمد هيكل، م.ن ، ص :221 :

- 40- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006 ، ص : 03

- 41- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، م.س.

-42- يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال قي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقي العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر ، 15/14 مارس 2010 ،ص:3.

-43محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية،2005ص3

- 44- مقالة بعنوان :إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1 ، المجلد 46 ، 2009 ، المحملة من الموقع :

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2009/03/pdf/fd0309a.pdf ، تاريخ التحميل : 2017/10/09

- 45- مقالة بعنوان :إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ، م.س.

- 46- مقالة بعنوان :إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ، م.ن.

الفهرس

ملخص

مقدمة

1 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية " بالجزائر"

ج خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة

د مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2 مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة

3 التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والمصغرة

الخاتمة

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر